

شكراني الحسين

## نحو مقارنة بيئية للمياه العربية

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢). ٣١٨ ص.

### فيصل درّاج (\*)

ناقد أدبي.

#### - ١ -

يعالج هذا الكتاب قضية عالية الأهمية، تدور حول مستقبل العرب ومصادرهم المائية، لأن الأمن المائي مرجع أساسي لأشكال الأمن الأخرى. وما يزيد القضية أهمية شحّ المياه في المنطقة العربية، فمصادر المياه فيها تتصف بالندرة من الناحيتين المطلقة (متوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه) والنسبية، مقارنة بباقي مناطق العالم. يضاف إلى ذلك أن التوزيع الجغرافي لمصادر المياه، يجعل السيطرة عليها أمراً صعباً، ذلك أن ٦٣ بالمئة منها تأتي من خارج الوطن العربي وتتحكم بها إرادات خارجية؛ كما أن الصحراء تغطي ٨٠ بالمئة من مساحته الإجمالية، وهناك تزايد السكان الذي يأتي معه بمشاكل معقدة، والتلوث البيئي الذي لا تقابله البلدان العربية بما هو جدير به من اهتمام.

ينطلق الباحث من قضية جوهرية تقول: لا ينفصل الأمن العسكري لأمة من الأمم عن أمنها الاقتصادي، الذي قوامه الأمن الغذائي المعتمد أساساً على الأمن المائي.

والواضح أنه لا مستقبل لأمة بمعزل عن مستقبل إمكاناتها المائية، وبخاصة حين تكون الأمة «قريبة من العطش»، فالعاصمة اليمنية، كما يرى الخبراء، قد تصبح أول عاصمة تجف مياهها في العالم: «فبعض الآبار يتراوح عمقها الآن بين ٨٠٠ و١٠٠٠ متر، وقد حصلت مشاجرات في بعض المناطق القبلية بشأن استخدام المياه» (ص ١٥٨)، كما تعاني السودان من مشكلات مائية، و«الشرق الأوسط» برمته مهدّد بنقص حاد بالمياه، قد يكون سبباً في إشعال حروب قادمة، دعاها المختصون في هذا المجال بـ «حروب المياه»، التي قد يكسب فيها الطرف الأكثر قوة وتنظيماً، أي إسرائيل.

## - ٢ -

القادة العرب (باستثناء المصريين)، أهمية دور الماء في الأمن الداخلي والخارجي، وتوسلوا سبلاً عسكرية وغير عسكرية لنهب الثروات المائية العربية. فقد قال بن غوريون منذ عام ١٩٥٥: «إن اليهود يخوضون اليوم معركة المياه، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، وإذا لم ننجح في هذه المعركة، فإننا لن نكون في فلسطين» (ص ١٥٥)، وأكد شمعون بيريس لاحقاً أن إسرائيل تحتاج إلى الماء أكثر من حاجتها إلى الأراضي، مسوّغاً السيطرة على هضبة الجولان الغنية بالمياه، واعتبارها جزءاً حيوياً من «أمن إسرائيل». وواقع الأمر أن إسرائيل تحصل من «مياه الجولان وجبل الشيخ حالياً على ثلث استهلاكها من مياه الشرب والزراعة...»، الأمر الذي يعني أن سورية «تستطيع نشر الجفاف في الكيان الصهيوني إذا ما استعادت سيطرتها على الجولان» (ص ١٧١). والجواب أن هذا الكيان يريد أن يحتفظ بالمياه السورية لنفسه إلى أجل غير مسمى، و«ذلك يشكل على أرض الواقع نتيجة معركة صفرية ذات مكاسب أحادية الجانب، هو الجانب الإسرائيلي...».

إذا كانت أطماع إسرائيل في المياه العربية جزءاً من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة الموارد، قوامه «الماء للأقوى»، فمن المنطقي أن تنهب إسرائيل المياه الفلسطينية كما نهبت المياه السورية. فقبل قيام إسرائيل عمدَ اليهود، منذ عشرينيات القرن الماضي، إلى استخدام المياه الجوفية في فلسطين، وزاد استخدام المياه السطحية والجوفية بعد قيامها، ودخل نهب المياه، بعد حرب ١٩٦٧، طوراً جديداً، مع سياسات جديدة تهدف إلى السيطرة على مصادر المياه وفرض رقابة

إن أهمية الموضوع دعت الباحث إلى مقارنة نظرية جادة، فعالجه في مختلف وجوهه، مبتدئاً، بما دعاه «نحو نظرية بيئية في العلاقات الدولية»، وهي نظرية أقرب إلى الاجتهاد منها إلى العلم الموضوعي، ودرسها في مراجعها المختلفة: الفكر السياسي والتنظير البيئي، وقرأ هذا التنظير في الفكر الاقتصادي وعلم الجغرافيا والفقه القانوني والقضاء الدولي، وصولاً إلى «أهم المدارس البيئية» الموزعة على مقاربات ليبرالية وماركسية ومؤسسية، من غير أن ينسى «المقاربة الاجتماعية الخضراء» والإسلام والبيئة.

ولعل هذا الاهتمام، الذي يتداخل فيه النزوع إلى المعرفة والهاجس القومي العربي، هو الذي وضع في الدراسة جملة من المصطلحات مثل: المدارس البيئية، المنازلة المائية، خطر الفقر المائي، اللعبة المائية، الفكر المائي الجديد، المحاور المائية، الذات العربية المائية، القرار المائي، الكتلة التاريخية البيئية، النخبة العربية البيئية، الدبلوماسية المائية، والحكاية البيئية، والتداخل الأخضر... وسواء كانت هذه المصطلحات مفاهيم علمية جادة، أو رغبة ذاتية في تجديد «علم البيئة» وامتداداتها المائية، فقد حاول الباحث تأكيد معنى «الذات القومية العربية المائية»، التي لن تكون ذاتاً مستقلة إلا إذا تحكمت بمصادرها المائية، وكانت قادرة على الدفاع عنها، من دون الخضوع إلى رغبات خارجية، ظاهرها «التعاون» وجوهرها الاستغلال والتهديد.

يقود الحديث عن «التهديد» مباشرة إلى دولة إسرائيل، التي وعى قادتها، على عكس

دول تستقوي بالدعم الإسرائيلي، والعسكري منه بخاصة. ولعلّ هذا الدعم هو الذي سمح لوزير خارجية إثيوبيا أن يصرّح بعد تأزّم العلاقات، بين مصر وإثيوبيا، بأن مصر لن تكسب «الحرب» ضد أديس أبابا؛ أكثر من ذلك أن الدول الأفريقية بدأت، مؤخراً، بالتمرد على الاتفاقيات المائية السابقة مع مصر كما حصل في اجتماع شرم الشيخ في ٢٠١٠.

نهبت إسرائيل المياه العربية في فلسطين وسورية والأردن معتمدة على قانون القوة، وتتطلع إلى مياه النيل معتمدة على دبلوماسية نشطة وفاعلة، مستغلة ضعف الدولة المصرية في زمان مبارك، التي لم تقم بمبادرات «مائية» كافية.

يتحدث المؤلف عن «المعادلة الصفرية» التي تحكم علاقة إسرائيل بجوارها المباشر، حيث تربح إسرائيل كل شيء ولا يحصل العرب على شيء. ولهذا «تبدو تركيا أكثر البدائل الاستراتيجية صدقية» (ص ١٨٣)، لاعتبارات تاريخية وثقافية، الأمر الذي يفرض على العرب تفاوضاً مائياً مع تركيا قائماً على شرطين: الانطلاق من منطق العمل التشاركي والجماعي، والإيمان بأهمية وحتمية التعاون الإقليمي مع الأتراك. بيد أن تحقيق هذا الهدف يستدعي توازناً للقوى، شبه نسبي، في عناصرها المختلفة، ووضوحاً في الرؤية، يؤمّن توزيعاً «عادلاً» لمياه نهري دجلة والفرات بين تركيا والعراق وسورية. غير أن الواقع يقول بغير ذلك، ذلك أن العراق غارق في قضاياها الداخلية، ومثله سورية في «حرب أهلية» أو شبه أهلية، والحصيلة، كما هو متوقع، ضعف الطرف العربي في «المنازلة المائية» مع تركيا. يشير المؤلف في

صارمة على حفر الآبار، واتخاذ جميع الوسائل لتقنين كمية الماء الخاصة بالفلسطينيين، بما في ذلك وضع ضريبة على الرّي ومنع زراعة بعض المحاصيل المستهلكة للماء. وجاء جدار الفصل العنصري ليتمكّن الإسرائيليون من «ابتلاع» أكثر للمياه، والنتيجة أن «الإسرائيليين يستغلون اليوم ٨٢ بالمئة من المياه الفلسطينية في الضفة الغربية، بينما يستغل الفلسطينيون ما بين ١٨ و ٢٠ بالمئة فقط» (ص ١٧٤). يضاف إلى كل ذلك الآثار الصادرة عن «مفاوضات السلام»، التي لبّت ما تريده إسرائيل لا ما تحتاج إليه المصلحة الفلسطينية.

لن يختلف الموقف الإسرائيلي المائي مع الحالة اللبنانية، حيث «يوقّر نهر الليطاني كمية من المياه تفوق ما توفّره منابع الأردن التي استولت عليها إسرائيل عام ١٩٦٤» (ص ١٧٨)، علماً أن الأردن من بين أكثر البلدان المهددة بالجفاف. أما في ما يخص مصر فإن لإسرائيل سياستها الخاصة بحوض النيل، الهادفة إلى تقوية علاقتها ببعض الدول، مثل إثيوبيا و«دولة جنوب السودان» بغية خلق نزاعات وتوترات بين مصر ودول الحوض، وإضعاف دور مصر في «المعادلة التفاوضية المائية»، ذلك أن دول الحوض تعاني في معظمها الفقر وتحتاج إلى التنمية، كما أن النيل الذي هو مصدر حياة الشعبين المصري والسوداني، تتحكم بمصيره سبع دول أخرى هي تنزانيا وبوروندي ورواندا وزائير وكينيا وأوغندا وإثيوبيا. وبشكل إجمالي تسعى إسرائيل للحصول على مياه النيل عن طريق معادلة جديدة تربط بين «المياه والسلام»، تستند أولاً إلى إضعاف دور مصر الأفريقي عن طريق

الصهيوني قبل التفكير في عملية تسعير المياه» (ص ٢٠٣). وعلى الرغم من جدية هذه الملاحظة وموضوعيتها، فإن المؤلف ينزلق إلى «شكلانية قديمة» حين يطالب بإنشاء «محكمة عربية مائية للمطالبة بحقوق الوطن العربي المشروعة، واعتبار الكيان الصهيوني جسماً غريباً، ...». والسؤال : ماذا تفعل محكمة كهذه إن كان التنديد الإعلامي مهنة رسمية عربية قديمة، بقدر ما أن الامتلاك بالقوة قانون إسرائيلي، منذ تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وحتى اليوم؟

يكمل مؤلف الكتاب صورة السلب العربية بالوقوف أمام الإخفاق العلمي العربي، الذي لم يتناول جيداً مشاكل المياه والبيئة، كما لو كان العالم والحاكم العربيَّان يتقاسمان إخفاقاً واحداً، بل «يتفرجان» على ما يجري في العالم؛ ذلك أن الوطن العربي اليوم (قبل الثورات العربية) «مجرد فاعل سلبي يكاد يفتقد أي تأثير في السياسة الدولية، بالرغم من إمكانياته الهائلة على جميع المستويات» (ص ٢٤٤). ولهذا يتوجب، أن تكون المياه مسألة تخص الرأي العام والجمعيات المدنية والقوى السياسية الوطنية، وليست شأنًا سلطوياً (عاجزاً عن الفعل والمبادرة، على أية حال).

جمع شكراني الحسين، في كتابه نحو مقارنة بيئية للمياه العربية بين النظرية والتطبيق، وبين خصوصية القضايا العربية والقضايا الكونية، وبين المنهج الموضوعي القائم على المعلومات الدقيقة وأسلوب تحريضي غاضب يذكر الوطن العربي، إن لم يتغير، بأنه مقدم على العطش والجوع والتصحّر □

هذا المجال إلى: «تناقض المقاربات القومية بخصوص المسألة المائية بين التصورات التركية حول الاستفادة القصوى من المياه ومبادلتها بالنفط مستقبلاً، وعجز الجانب العربي عن الانتقال من التنديد إلى تفعيل القرارات المائية المشتركة» (ص ١٨٥).

### - ٣ -

تحدث الكتاب عن: الحاجة إلى مقارنة مائية عربية، ومسألة تسعير المياه، وعن القانون الدولي و«المشهد المائي العربي»، وضرورة توليد استراتيجية مائية عربية لتحسين الذات، منتهياً - على طريقته - إلى ما قال به أنطوان زحلان، في كتابه اللامع العلم والسيادة. ذلك أن الأنظمة العربية، رغم التهديد المائي الكاسح الذي يقع عليها، لم تبادر إلى ترميم ضعفها، ولم ترَ ما تجب رؤيته، وراوحت في عجز سلطوي قديم، يقدم لها «معادلة مائية صفرية»، أو شيئاً فوق الصفر بقليل؛ هذا إلا إذا سارعت إلى إعادة بناء ممارساتها بشكل جديد. ولهذا يبين شكراني الحسين، بشكل إيقاعي، وجوه السلب في الأنظمة العربية الرسمية، كأن يتحدث عن: «الإخفاق والتراجع العربي المؤسساتي على المستويات كافة؛ الغياب العربي عن الساحة التركية سياسياً وثقافياً؛ ساعد إسرائيل على التفرد بالساحة التركية؛ مفاوضات السلام والتفريط في المياه العربية؛ خطورة إهمال نظام حسني مبارك لأفريقيا عامة والسودان خاصة، ...».

يقدم شكراني ملاحظة جادة - ساخرة حين يقول : «الأجدر بالبلدان العربية استرجاع الحقوق المائية العربية من الكيان